

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/50
TD/B/COM.1/EM.18/3
25 July 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
اجتماع الخبراء المعني بتنويع الإنتاج والصادرات في البلدان النامية
المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك البلدان المصدرة
لسلعة أساسية وحيدة، من أجل التصنيع والتنمية، مع مراعاة
الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً
جنيف، ٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

تقرير اجتماع الخبراء المعني بتنويع الإنتاج والصادرات في البلدان النامية
المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك البلدان المصدرة لسلعة أساسية
وحيدة، من أجل التصنيع والتنمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل
البلدان نمواً

المعقود في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

الصفحة

٢	 ملخص الرئيس	الأول -
٩	 المسائل التنظيمية	الثاني -
		مرفق
١١		الحضور

الفصل الأول

ملخص الرئيس

١- أكد الخبراء حاجة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى استخدام قطاع السلع الأساسية كأساس لتنميتها وتنويع إنتاجها وصادراتها من السلع الأساسية في مجالات تتمتع فيها بمزايا نسبية وتستطيع أن تكتسب فيها مزايا تنافسية. وتحقيقاً لذلك، تحتاج البلدان إلى إضافة قيمة إلى المواد الخام وذلك بتجهيزها، واقتحام مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، واحتلال مركز أفضل في سلاسل المنتجات العالمية، وزيادة مشاركتها في شبكات التسويق والتوزيع. كما أن الارتقاء بمستوى المنتجات وتحقيق تمايزها، وبخاصة عن طريق العلامات التجارية أو إبراز الجودة، يتسمان بأهمية جوهرية لأهميَا يُزيدان القدرة على المنافسة ويحافظان على القيمة المضافة. فالتنوع الناجح من ثم دالة على الابتكارات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية. وتحقيق درجة تنوع كبيرة في سوق عالمية دينامية ومتزايدة التحرر هو بمثابة تحد.

٢- وتزداد العملية تعقيداً بالنسبة للبلدان التي تواجه مشاكل مناخية أو مشاكل مادية أخرى، فضلاً عن العقوبات النظامية النابعة من تاريخها. فهذه الظروف لا تزيد فحسب من تعقيد وصعوبة تحديد وتنفيذ عمليات تدخل استراتيجية في الأجزاء المربحة من سلسلة القيمة، وإنما تطرح السؤال التالي: هل تنويع الصادرات استجابة مستصوبة على صعيد السياسة في ظل هذه الظروف؟

٣- لقد وجدت بضعة من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بعد تنفيذ إصلاحات سوقية ومؤسسية مستفيضة، أن توقعاتها بأن يعود عليها النظام التجاري المحرر بفوائد أكبر (مثلاً بتوفير سُبُل للوصول إلى الأسواق، أو بالحصول على أسعار منصفة، أو بإتاحة فرص تجارية) لم تتحقق بالكامل. وتعكس هذه النتيجة عجز كثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية عن استيفاء الشروط المتباينة والكثيرة التغير للجودة (بما في ذلك في إطار اتفاقيتي منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير الصحية والصحة النباتية والحواجر التقنية للتجارة) والمعايير الصارمة التي يطبقها الموردون في البلدان المتقدمة. كما أن هناك حاجة إلى خفض و/أو تنسيق الإجراءات الشاقة المتعلقة بالمستندات التجارية.

٤- واعتُبر أيضاً أن تركُّز السوق عائق كبير يحول دون استفادة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من التجارة الدولية. فتوزيع المكاسب بين المشاركين في سلسلة القيمة يمنع معظم المتعهدين في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة صغار المنتجين، من الحصول على نصيب عادل. هذا فضلاً عن أن التدابير التي تشوه التجارة (ومنها مثلاً الإعانات في البلدان المتقدمة) وتساعد التعريفات يعوقان إنتاج وصادرات البلدان

النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فالإعانات لا تؤثر على القطاعات المعانة فحسب وإنما تسهم أيضاً، بآثارها السعرية المتداخلة، في كون المعروض السلعي مفرطاً في قطاعات أخرى.

٥- واتفاقيات منظمة التجارة العالمية تطرح تحديات جديدة ولكنها تتيح أيضاً للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية فرصاً للتنوع بالخروج من إطار السلع التقليدية إلى إنتاج سلع دينامية وغير تقليدية فضلاً عن قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. وينبغي للبلدان أن تقدر الخيارات المتاحة من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأن تستخدمها بانتظام. ففي إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، من المطلوب إيلاء مزيد من الاهتمام لتدابير "الفئة الخضراء" من جانب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ولا بد من تحسين تطبيق الحصص المقررة لمعدل الرسوم الجمركية، واستخدامها على نحو أفضل من جانب المصدرين.

٦- وتلزم إعادة النظر في أيديولوجيات ومنهجيات السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتنوع صادرات السلع الأساسية. وثمة حاجة إلى قيام البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بتصميم استراتيجيات سليمة ومتسقة للتنوع تعزز مزاياها النسبية والتنافسية. وينبغي أن تبدأ النهج الجديدة الممكنة بتحليل مزايا المنتجات التي يمكن تعزيزها، مثلاً باستهداف سلع أساسية وفقاً لمناطق زراعية - إيكولوجية. ومن اللازم، عند القيام بذلك، التمييز بين إنتاج الأغذية وإنتاج المحاصيل التصديرية وعدم الإخلال بالأمن الغذائي. والأمن الغذائي يتأثر أيضاً بمختلف تدابير الحماية والدعم الممنوحة للزراعة في البلدان المتقدمة. وتقديم دعم من منظمات دولية من قبيل الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق المشترك للسلع الأساسية من شأنه أن يفيد في تصميم استراتيجيات للتنوع وتنفيذها وتقييمها. وينبغي للمنظمات الدولية أن تكون منفتحة الذهن وهي تقدم دعمها للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وأن تنظر في جميع المشاريع والبرامج التي تؤثر إيجاباً على التنمية بدلاً من التشديد حصراً على موضوعات بعينها (مثل البيئة) أو الاهتمام بالتشدد لفظياً. تمثل عليا معينة (مثل الحد من الفقر) وذلك لأن هذه النتائج ستتحقق بأي حال بتنفيذ مشاريع سليمة.

٧- وسياسات واستراتيجيات التنوع التي تضعها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ينبغي أن تشمل تدابير لنشر بذور عالية الجودة؛ وتعزيز ترويج المنتجات وجودتها؛ ونقل التكنولوجيات الملائمة والميسورة التكلفة؛ وتحسين جمع المعلومات المتعلقة بالتسويق ونشرها؛ وخفض تكاليف المعاملات وتحسين أسعار المنتجين؛ والنهوض بالبنية الأساسية المادية؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي؛ وزيادة المعلومات وبناء القدرات المحلية في مجال الإدارة المالية؛ وتعزيز الدراية التقنية والمهارات المتعلقة بالتسويق والتفاوض التجاري. ويجب أيضاً أخذ كثافة استخدام اليد العاملة في أنشطة بديلة في الاعتبار. وسلّم الخبراء بأهمية تحسين مهارات ورعاية العمال في قطاعات السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، حثوا الحكومات على تأمين إتاحة برامج التدريب المهني للعمال وللشباب. كما أوصوا الأونكتاد بأن يوفر التدريب على تحسين مستوى المنتجات وتمايزها وعلى القيام بأعمال البحث والتطوير.

٨- واعتُبرت مبادرة علامة الشاي، التي ستقوم من خلالها مجموعة من البلدان المنتجة للشاي ببيع "العلامة" إلى شركات تجارية، برنامجاً يمكن أن يكون مفيداً. وأعرب الخبراء عن الرغبة في أن تتكرر هذه المبادرة بالنسبة لسلع أساسية أخرى تتسم بأهمية للبلدان النامية. ورئي أيضاً أنه لا غنى عن الدعم المالي الذي يقدمه المجتمع الدولي.

٩- وأبرز الخبراء أهمية الأسواق المحلية عند بدء عملية التنويع. وأشار إلى أن تطوير الدراية التقنية والتصميم على أساس المنتجات التي تحتاج إليها السوق المحلية، ولكن مع مراعاة شروط الجودة التي تتطلبها السوق العالمية، خطوة أولى جوهرية. فالحلقة الوسطى بين المنتجين التقليديين والسوق الدولية مفقودة في معظم الحالات. وتبين التجارب في عديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن الجمع بين التكنولوجيا المحلية "التقليدية" والإدارة الحديثة يمكن أن يفضي إلى النجاح. ففي بنغلاديش، مثلاً، كان تدريب الحرفيين في القرى على مراعاة خصائص الجودة ومتطلبات سوق المنسوجات العالمية مفتاح النجاح. كذلك، كان الجمع بين المهارات الحرفية التقليدية والتكنولوجيا والآلات الملائمة عنصراً حاسماً لنجاح صادرات فيجي للأثاث المصنوع من خشب النخيل. فهذا النهج يقلل الحاجة إلى استيراد رأس المال والتكنولوجيا. وفي كثير من الحالات، يمكن الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة تدريجياً. وينبغي تشجيع المنتجين المحليين على الاستفادة من قدراتهم على الإبداع والتصميم لصنع المنتجات التي يتفوقون فيها. والأرجح أن تكون التكنولوجيا المتوسطة رخيصة، وهي تكنولوجيا يمكن الاعتماد عليها من حيث توافرها وصيانتها ومع ذلك تفي بمعايير الجودة. كما يمكن استخدام المعدات المتاحة محلياً. وفتح واجهات محلات في كبرى المدن الصناعية لبيع منتجات ذات جودة من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية هو إحدى وسائل المساعدة في تعزيز هوية المنتجين وصورة منتجاتهم وعلامتها التجارية، وكذلك صورة وعلامة البلد.

١٠- وأكد المشاركون في الاجتماع قيمة تبادل الخبرات والمنتجات فيما بين البلدان النامية، وقيمة الترتيبات الإقليمية للقيام بذلك.

١١- وفيما يتعلق بمشكلة العرض المفرط التي يواجهها العديد من السلع الأساسية، كان من التدابير المقترحة (مثلاً في حالة البن) منع دخول البضائع المتدنية الجودة السوق. واعتُبرت مبادرة المنظمة الدولية للبن بوضع معايير دنيا لجودة البن بغية تقليل الأثر السلبي للإمدادات المنخفضة الجودة على السوق وسيلة يمكن بها علاج مشكلة العرض المفرط. وأوصى الخبراء بأن يقوم الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية ببحث مشاكل مماثلة وتوفير المساعدة التقنية اللازمة لمعالجة المشكلة. وأشار أيضاً إلى أن الاتفاقات السلعية الدولية ليست بالسوء الذي كثيراً ما يقال عنها.

١٢- ورئي أن السيطرة على سوق ما من جانب شركات كبيرة لديها علامات تجارية راسخة تضع عقبات رئيسية أمام الأطراف الصغيرة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تحاول دخول السوق. ولكن كان

يتعين على مؤسسات البلدان النامية التنافس مع الكفاءة التقنية المتوافرة لدى الشركات الكبيرة، بما في ذلك قوتها المالية والسياسية والسوقية، فرمما تجد شركات البلدان النامية، في الوقت ذاته، منافذ قد تكون مربحة لاقتحام سلاسل القيمة الدولية للسلع الأساسية ومجالاً للمشاركة في تلك السلاسل بفعالية. ولا يتوقف دخول المنتجين والمصدرين في السلسلة على تطلعات الشركات المهتمة بالأمر فحسب، بل يتوقف أيضاً على خصائص المنتج، والشروط التقنية، وهيكल السوق، وتنظيم التجارة. واعترف الخبراء بأن قبول السوق للمنتجات المتميزة (ومنها مثلاً الفواكه الغريبة) مرهون بتنظيم أصحاب المشاريع لأنفسهم وذلك بتكوين رابطات مهنية يكون هدفها التصدي للاختناقات المحلية في مختلف مستويات سلسلة التوريد (النقل والإمداد والمناولة والبيروقراطية) وضمان الجودة.

١٣- والتواصل الشبكي والعمل الجماعي لتبادل المعلومات والتعاون في مجالات التصميم والإنتاج والتسويق وتوفير الخدمات اللاحقة للمبيعات هي أمور يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تذليل مشاكل الوصول إلى الأسواق ودخولها. فهناك أدوات بسيطة شديدة الفعالية لنشر المعلومات من قبيل الهاتف المحمول والنشرات الإذاعية. ورئي أن نشر المعلومات المتعلقة بالتجارة والأسواق والمتاجر الكبيرة، في الوقت الحقيقي على الأفضل، ونشر المعلومات عن الاتجاهات والتحليلات المتعلقة بالسلع الأساسية، عنصر رئيسي في عملية التنويع. وفي هذا الصدد، كان هناك تسليم بفائدة بوابة الأونكتاد الحاسوبية (INFOCOMM). واقترح أن يعزز الأونكتاد خدماته في مجال توفير المعلومات وأن ينسق جهوده مع مصادر أخرى.

١٤- وكان هناك إقرار بأن المصدرين والتجار في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية يحتاجون إلى زيادة كفاءتهم في مجال القانون التجاري، واستخدام تكنولوجيات المعلومات لأغراض التجارة، والعثور على مكان سوقية محددة. وأوصي بأن يوفر الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية المساعدة التقنية المطلوبة في هذا الصدد.

١٥- ورئي أن من الضروري، سعياً إلى التنويع، أن تقام شراكات مع الشركات الأجنبية التي لديها خبرة أكبر في مجال البحث والتطوير، وتكييف التقنيات الأجنبية بحسب الاحتياجات المحلية، وتصميم تقنيات جديدة تتفق مع الأوضاع المحلية، واختبار منتجات تصديرية جديدة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون استخدام الزراعة التعاقدية أداة جيدة لتنظيم السوق على المستوى المحلي. ويمكن لعقود الأسعار المرنة أن تحسّن أمن الإمدادات للقائمين بعمليات التجهيز.

١٦- ويجب أن تكون استراتيجيات التنويع خاصة بكل بلد على حدة. فالبلدان التي لديها قطاع خاص بدائي في مجال السلع الأساسية غير التقليدية تحتاج إلى إنشاء نظم للدعم، وينبغي للحكومات والوكالات الإنمائية الدولية أن تساعد في توفير التدريب، وبناء القدرات، والتسويق، وتحسين البنية الأساسية، والتمويل.

١٧- والنماذج من قبيل التجارة المنصفة يمكن أن تفيد في إعادة توزيع القيمة المضافة على المنتجين، وتوفير حوافز لإنتاج منتجات عالية الجودة، وتحسين رعاية العمال، وربط الشركات المحلية بالشركات الأجنبية. بيد أن نظم التجارة المنصفة يجب أن تأخذ الأوضاع المحلية في الاعتبار.

١٨- ومن أجل التنافس مع الشركاء التجاريين والماليين وكسب مصداقيتهم، قد تحتاج الشركات إلى تنظيم نفسها في مجموعات لضمان عقود المنتجين مع الشركات والمصارف الأجنبية.

١٩- وأي مشروع لتحسين مستوى السلع الأساسية ينبغي أن يكون قائماً على الربحية وذلك تقليلاً للاعتماد على الحكومة والدوائر المالية وضماناً للاستدامة. وتحتاج المؤسسات إلى الدعم الدولي لمساعدتها على إعداد خطط التجارة والتسويق. والعمل على الإفادة إلى أقصى حد من النواتج العرضية سيسفر عن استخدام السلع الأساسية بأكبر كفاءة ممكنة، وهو ما قد يساعد أيضاً في الاستعاضة عن الواردات ويؤدي إلى تصدير المنتجات في نهاية الأمر. فمن الممكن، على سبيل المثال، استخدام جميع قطع ثمره الأناناس؛ ويمكن استخدام قصب السكر في صنع الأثاث وفي إنتاج علف الحيوان وتوليد الكهرباء؛ ويمكن استخدام أشجار النخيل الشائخة لصنع الأثاث الفاخر.

٢٠- وفيما يتعلق بتحسين الجودة، شدد الخبراء على أهمية حصول البلدان النامية على المعرفة المتعلقة بالمعايير المقبولة دولياً مثل معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ونظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة التابع لإدارة الولايات المتحدة للأغذية والعقاقير. وأوصي في هذا الصدد بأن يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، بتعبئة الدعم المناسب لإنشاء مراكز معلومات بشأن التغليف والتكنولوجيا للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٢١- ولوحظ أن الشركات عبر الوطنية قد ساعدت في بعض الحالات في توفير تكنولوجيات جديدة، وتحديث ممارسات الإدارة، وتحسين الجودة، وتنمية الموارد البشرية، وذلك بتأسيس فروع لها ومشاريع مشتركة. بيد أن ما يجذب بوجه خاص هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الأسواق الكبيرة التي تتوافر فيها قوة عاملة ماهرة ووفورات حجم. ومن المستصوب وضع خطط لتأمين الاستثمارات في البلدان النامية.

٢٢- ونظر الخبراء في حالة سلع أساسية مثل الفول السوداني والقطن والكشمير التي كانت قد واجهت في السنوات الأخيرة مشاكل هبوط الأسعار وشدة تقلبها ومشاكل الجفاف والجودة. ولوحظ أن أصحاب المشاريع قد تجاوبوا في بعض الحالات تلقائياً بتنويع منتجاتهم بحيث اتجهوا إلى إنتاج علف الحيوان، والمنتجات الإثنية، والغزل. على أنه بالنظر إلى حدود هذه الحلول الفردية، قد يكون تشكيل رابطات صناعية نهجاً مباشراً بالخير بدرجة أكبر للتصدي لهذه المشكلة. وطلب إلى الأونكتاد زيادة تحليل هذه القضية.

٢٣- واعتبر أن الافتقار إلى البنية الأساسية الملائمة للنقل والاتصال يشكل عقبة كبيرة أمام التجارة، وبخاصة أمام البلدان النامية غير الساحلية، وأمام الكثير من البلدان الأفريقية والبلدان الجزرية الصغيرة. ورئي أن التعاون بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع الدولي في مجالي التمويل والصيانة أساسي لتطوير البنية الأساسية المادية واستدامتها. واقترح أخذ الحالة الخاصة للبلدان غير الساحلية بعين الاعتبار في منظمة التجارة العالمية.

٢٤- وأكد الخبراء على أن الافتقار إلى البنية الأساسية لمراقبة الجودة، من قبيل المختبرات وشركات التفتيش، يجعل من الصعب على البلدان استيفاء الشروط المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بالتدابير الصحية والصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة. وأوصي في هذا الصدد، بإنشاء و/أو رفع مستوى المكاتب الوطنية للمعايير وكذلك المختبرات الإقليمية لإجراء الفحوص. وأشار إلى أنه يصعب أيضاً في كثير من الأحيان فهم قواعد المنشأ واستيفائها.

٢٥- وكثيراً ما أغفلت الحاجة إلى إنشاء نظام ملائم للقياس (كماً ونوعاً على السواء) وذلك بالرغم من أهميته لتقدير قيمة البضائع بدقة. ونظام كهذا يقلل أيضاً من تكاليف المعاملات ومن حدوث المنازعات، ويحسن تحصيل الإيرادات الحكومية، ويكافح عمليات الغش، ويحسن حصائل التصدير. وأيد الخبراء إنشاء نظام دولي وحثوا المنظمات الدولية على الإسهام في تعميمه.

٢٦- وأكد الخبراء على فائدة وضع معايير إقليمية وفقاً للخصائص المحلية (ومنها مثلاً المناخ المداري). ومع ذلك، أضافوا أن هذه المعايير الإقليمية يجب أن يكون مرجعها المعايير الدولية تجنباً لعزل الأقاليم. وأوصوا في هذا الصدد بتقديم المساعدة التقنية للمنظمات الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا، لتيسير مشاركة هذه المنظمات بفعالية في المحافل الدولية المعنية بوضع معايير الجودة، من قبيل هيئة الدستور الغذائي. ودعوا أيضاً حكومات البلدان النامية إلى الاستفادة من الرابطة المهنية الوطنية لتحقيق هذا الغرض. فمن شأن إنشاء لجان تعنى بصحة الحيوان والنبات أن يساعد مثلاً في تعزيز جودة المنتجات من البداية.

٢٧- وكان من الأمثلة الناجحة ذلك التنوع الذي قامت به شركة معينة بتحويلها عن إنتاج سلعة أساسية سريعة التأثير (هي البن) إلى إنتاج فواكه مدارية طازجة (ومنتجات عضوية في وقت أحدث عهداً)، وهي عملية كان الدافع إليها هو الطلب الدولي وجرت بناء على مشورة قدمتها وكالات إقليمية متخصصة. ونجاح هذه التجربة يرجع إلى قدرة المصدر على تطبيق معايير الجودة المطلوبة من المشتريين الدوليين بإجراء مراجعات حسابية منتظمة، وتدريب المزارعين، واستخدام أساليب التغليف السليمة. وثمة عامل إضافي أسهم في نجاح هذه العملية هو مساعدة وكالات الترويج في سويسرا وهولندا والولايات المتحدة، التي وفرت الروابط مع المستوردين وسلاسل المتاجر الكبيرة. ولوحظ مع ذلك أن بعض البلدان قد تواجه، عند محاولة تكرار هذا النموذج، معوقات من قبيل قضايا الجودة، وارتفاع تكاليف الشحن، وصعوبة تتبع مُنتج ما "من الحقل إلى الطبق".

٢٨- ولوحظ أن المعاملة التفضيلية التي تُمنح لصادرات موجهة إلى مناطق بعينها (مثلاً صادرات البلدان الأفريقية وبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى أوروبا أو صادرات بعض بلدان أمريكا اللاتينية إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) قد أسفرت، في بعض الحالات، عن تطبيق ممارسات تجارية تمييزية على مناطق أخرى. وفي حين نادت إحدى التوصيات بمنح جميع المناطق النامية فرصاً تجارية متساوية، فقد أكدت البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والمستفيدة من الأفضليات على أهمية الاستمرار في منح هذه المعاملة التفضيلية. واقترح تقدير أثر الأفضليات على التجارة.

٢٩- وأتفق بوجه عام على أنه لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في تقدير أهمية التمويل لتنويع إنتاج وصادرات السلع الأساسية. وهناك برنامج في فيراكروز بالمكسيك يرمي إلى الاستعاضة عن الإنتاج في مناطق البن المتدني الجودة بإعادة التشجير وزراعة منتجات بديلة ذات مزايا نسبية. ويتطلب هذا النهج خططاً استثمارية طويلة الأجل يلزم أن يتكاتف فيها جميع العناصر المالية الفاعلة (المؤسسات المالية الدولية، وأصحاب المصارف، والمستثمرون، إلخ). بالتعاون مع منظمات المنتجين.

٣٠- وليس هناك ما يجذب تمويل المصارف لتنويع السلع الأساسية وذلك لما ينطوي عليه هذا التمويل من مخاطر وحواجز. ويمكن مع ذلك جذب التمويل بالتخفيف من هذه المخاطر من خلال إيلاء العناية الواجبة للمشاريع والنظام المالي وتنظيمهما تنظيمًا ملائمًا.

٣١- ورأى الخبراء أن الحاجة تدعو إلى النظر في وسائل بديلة لتمويل برامج التنويع، مثلاً باستخدام صناديق إنمائية خاصة، ورؤوس أموال مشاريع مشتركة أو شركاء، وصناديق وخطط متجددة. ورئي أنه ينبغي تبسيط إمكانيات الوصول وإلى الوكالات القائمة في البلدان المتقدمة لترويج الاستثمار وإلى المانحين. واقترح الخبراء تعبئة مصادر وطنية للتمويل وذلك بإدخال شركاء جدد في مجال التنمية، وأوصوا بتعزيز دور المصارف الزراعية وإنشاء آليات للتأمين. واقترح أن تنظر المنظمات الدولية في المشاركة في أسهم رأس المال في الشركات القائمة بتنفيذ عملية التنويع.

٣٢- وفيما يتعلق بالحالة الخاصة للبلدان المعتمدة على المعادن، لاحظ الخبراء أنه يمكن للمؤسسات التعدين الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تساهم مساهمة مهمة في التنويع في معظم البلدان النامية وأن تكمل على نحو مفيد البنى الأساسية القائمة التي تسيطر عليها بضع عمليات كبيرة وقلة من المستغلين المهرة بالتعدين في القطاع غير الرسمي. بيد أن ما يعوق عادة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو الافتقار إلى بيئة داعمة، وإلى رؤوس الأموال، والمهارات، والبنى الأساسية. ومن شأن التعاون الإقليمي، كما في حالة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أن ييسر إلى حد كبير تأسيس مؤسسات كهذه. ولوحظ أن التعاون الإقليمي وسيلة مهمة أيضاً لتحسين البنى الأساسية وأنه يمكن أن يساعد في معالجة المشاكل التي تواجهها قطاعات أخرى من قبيل الزراعة. ولاحظ الخبراء أيضاً أهمية عمليات المسح الجيولوجي الإقليمي والحاجة إلى توافر موارد تقنية ومالية لدعم الأعمال الجيولوجية الأساسية.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - عقد اجتماع الخبراء

٣٣- عُقد في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اجتماع الخبراء المعني بتنويع الإنتاج والصادرات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك البلدان المصدرة لسلعة أساسية وحيدة، من أجل التصنيع والتنمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٣٤- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين للعمل في مكتبه:

الرئيس: السيدة روزديانا سوهارتو (إندونيسيا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد كاري لاكسونن (فنلندا)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- أقر اجتماع الخبراء، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت الذي عُمم في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.18/1. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تنويع الإنتاج والصادرات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك البلدان المصدرة لسلعة أساسية وحيدة، من أجل التصنيع والتنمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

دال - الوثائق

٣٦- كان معروضاً على اجتماع الخبراء، للنظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد عنوانها "تنويع الإنتاج والصادرات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك البلدان المصدرة لسلعة أساسية وحيدة، من أجل التصنيع والتنمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً" (TD/B/COM.1/EM.18/2)، ومرفق إحصائي لتلك المذكرة (UNCTAD/DITC/COM/Misc.44)، ووثيقة عنوانها "معايير جودة الأغذية: تعاريفها ودورها في التجارة الدولية" (UNCTAD/DITC/COM/34).

هاء - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٧- أذن اجتماع الخبراء في جلسته الختامية، للمقرر، بأن يعد التقرير الختامي للاجتماع تحت سلطة الرئيس.

المرفق

الحضور*

١ - حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	الجمهورية العربية الليبية
إثيوبيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
إريتريا	جمهورية تنزانيا المتحدة
إسبانيا	الجمهورية العربية السورية
أفغانستان	جمهورية الكونغو الديمقراطية
إكوادور	جيبوتي
ألمانيا	رواندا
إندونيسيا	زيمبابوي
أنغولا	السنغال
أوغندا	سوازيلند
إيران (جمهورية - الإسلامية)	سويسرا
إيطاليا	الصين
باراغواي	عمان
بنغلاديش	غينيا
بورкина فاسو	غينيا - بيساو
بوروندي	فرنسا
بوليفيا	الفلبين
تايلند	فنلندا
توغو	كوبا
تونس	كوستاريكا
جامايكا	كينيا

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.1/EM.18/INF.1.

مدغشقر	نيبال
مصر	النيجر
المغرب	نيجيريا
المكسيك	هندوراس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا	هولندا
الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية
منغوليا	اليونان

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

المنظمة الدولية للقياس القانوني

المنظمة الدولية للبن

جامعة الدول العربية

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنطمتان غير الحكوميتين التاليتين ممثلتين في الاجتماع:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

مؤسسة أوكسفام الدولية

٥- وحضر الاجتماع الأشخاص التالية أسماؤهم الذين وُجهت لهم الدعوة بصفة خاصة:

السيد كلود أوروا، IUED ، سويسرا

السيد جون ر. كول-بيكر، مجموعة CSA، آيرلندا

السيد هنري لارتي، غانا

السيد ماركو مونيوز، المكسيك

السيدة بيبي راسل، بنغلاديش

السيد بيتر ريان، فيجي

- - - - -